

من وزيرة المالية
إلى

09/11/2022

N° 1214

الموضوع: النظام الجبائي لعمولات التصرف الراجعة لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية
المرجع: مکتوبکم الوارد بتاريخ 1 جوان 2022

لقد ذکرتم بمقتضى مکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ البنوك تتولى إيداع مبالغ مالية لدى شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية قصد استثمارها في مؤسسات تخول الإنتفاع بالإمتيازات الجبائية وأن هذه الشركات تنقاضي عمولات مقابل التصرف في الصناديق المذكورة. فطلبتم بالتالي معرفة نسبة الخصم من المورد المستوجب على هذه العمولات.

جواباً، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً للتشريع الجاري به العمل، تصنف المكافآت الراجعة إلى شركات التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف الجماعي مقابل الخدمات التي تستجيب لمقتضيات الفصل 601 من المجلة التجارية الذي يقتضي تصريف الوكيل باسمه الخاص لفائدة الموكل وبأمر منه، على غرار المكافآت المدفوعة لها مقابل عمليات الوساطة والتصرف في موجودات الصناديق الإستثمارية، ضمن العمولات وتخضع بالتالي للخصم من المورد بنسبة 10% من مبلغها الخام.

هذا، وتبقى المكافآت الأخرى على غرار المكافآت المدفوعة مقابل التصرف الإداري والمحاسبي والراجعة إلى شركات التصرف في إطار إتفاقيات تصريف، خاضعة للخصم من المورد بنسبة 1.5% إذا كان مبلغها يساوي أو يفوق 1000 دينار بما في ذلك الأداء على القيمة المضافة.

وتجدر الإشارة إلى أنه في صورة عدم فوترة مقابل الخدمات المسداة في إطار عقد التصرف كل على حدة، فإن الخصم من المورد يكون مستوجبا في هذه الحالة على المبلغ الجملي المفوتر بنسبة 10% كما تم بيانه أعلاه.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام
عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المنير العام
بدراسات والتشريع الجبائي

حسي الشمالي